الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الرابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥٧
المعقودة يوم الجمعة
١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

MAR 29 1990
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السابعة والخمسين

الرئيس : السيد المصري (الجمهورية العربية السورية)
ثم : السيد دانكوا (غانا)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/44/L.31/Rev.2 بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال

الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/44/L.74 بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال

البندان ٤٠ و ١٢٥ من جدول الاعمال : الازمة المالية الراهنة للامم المتحدة وحالة الطوارئ المالية للامم المتحدة (تابع)

البند ١٢٧ من جدول الاعمال : الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الامم المتحدة لصيانة السلم (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/44/SR.57
3 January 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٣٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/44/L.31/Rev.2 بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال (A/C.5/44/48)

١ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد نظرت في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/44/48) بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المنقح (A/C.2/44/L.31/ Rev.2) الذي أوصت به اللجنة الثانية . وبموجب مشروع القرار ، تأذن الجمعية العامة بإنشاء مجلس خاص رفيع المستوى ولجنة علمية وتقنية معنية بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وستصل الاحتياجات اللازمة للمجلس الخاص الرفيع المستوى ، محسوبة على أساس التكلفة الكاملة ، إلى ٣٠٠ ١٠٣ دولار ، بما في ذلك مبلغ ٧٠٠ ٦٧ دولار لتكاليف خدمات المؤتمرات ومبلغ ٦٠٠ ٣٥ دولار لبدلات السفر والإقامة اليومية لأعضاء المجلس . وستبلغ التكلفة الكاملة للجنة العلمية والتقنية ٦٠٠ ١٢٠ ١ دولار ، وتشمل مبلغ ٠٠٠ ٥٥٤ لتكاليف خدمة المؤتمرات ومبلغ ٦٠٠ ٥٦٦ دولار لبدلات السفر والإقامة اليومية لأعضاء اللجنة ولاثنين من موظفي المقر .

٢ - وقد أشارت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٢ ، إلى أن تكاليف خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية على السواء ، ستمول من الميزانية العادية . ويقدر في الفقرة ١٢ ، أنه ، إذا اعتمد مشروع القرار ، لن تلزم موارد إضافية لتكاليف خدمات المؤتمرات في إطار الباب ٢٩ . وقال إن الأمين العام قد ذكر أن الاحتياجات المتعلقة بالسفر والبدل اليومي لاجتماعات كل من المجلس واللجنة العلمية والتقنية ، التي تبلغ ٣٠٠ ٦٠٢ دولار لفترة السنتين ستمول من الموارد الخارجة عن الميزانية ، ولذلك لن تطلب أي اعتمادات إضافية في إطار الميزانية العادية .

٣ - كما أن مشروع القرار يقترح إنشاء أمانة صغيرة ملحقة بمكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الكوارث تكون مسؤولة عن التنسيق اليومي لأنشطة العقد وتقوم بتوفير الدعم الفني والدعم المتعلق بأعمال السكرتارية للمجلس وللجنة العلمية والتقنية . وستمول الأمانة ، التي لم تنشأ بعد ، من الموارد الخارجة عن الميزانية ولذلك لن تطلب أي موارد إضافية من الميزانية العادية . وفي هذا الصدد ،

(السيد مسيلي)

أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الصندوق الاستئماني للأعمال التحضيرية للعقد الدولي سيحول إلى صندوق استئماني للعقد . وقد وافقت اللجنة الاستشارية على اقتراح الامين العام ، وبناء عليه ، أوصت بأن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأنه في حالة اعتمادها لمشروع القرار A/C.2/44/L.31/Rev.2 ، لن تنشأ أي احتياجات إضافية في إطار الميزانية العادية .

٤ - السيد إينوماتا (اليابان) : استفسر عن الرصيد الموجود في الصندوق الاستئماني للحد من الكوارث الطبيعية ، وتساءل عما إذا كان باستطاعة ذلك الرصيد أن يغطي الأنشطة المزمع الاضطلاع بها فيما يتعلق بالعقد .

٥ - السيد هالبواكس (شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه من المقدر أن يصل رصيد الصندوق الاستئماني إلى ٠٠٠ ٣٠ دولار بنهاية العام .

٦ - الرئيس : اقترح ، استنادا إلى بيان الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية المقدم من الأمين العام (A/C.5/44/48) وتوصية اللجنة الاستشارية ، أن تقوم اللجنة الخامسة بإبلاغ الجمعية العامة بأنها إذا اعتمدت مشروع القرار A/C.2/44/L.31/Rev.2 لن تلزم أي موارد إضافية في إطار الباب ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ؛ وأن الاحتياجات من بدلات السفر والإقامة اليومية المتعلقة باجتماعات المجلس الخاص الرفيع المستوى واللجنة العلمية والتقنية المعنية بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والبالغ مجموعها ٢٠٠ ٦٠٢ دولار لفترة السنتين ستمول من الموارد الخارجة عن الميزانية ؛ وأنه لن تطلب أي احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ من أجل تنفيذ هذا القرار .

٧ - اعتمد الاقتراح دون تصويت .

٨ - السيد هيل (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفد بلده قد انضم إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في اللجنة الثانية بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.31 وذلك على أساس الفهم بأن جميع التكاليف المرتبطة به ، فيما عدا تكاليف خدمة المؤتمرات ، ستمول من الموارد الخارجة عن الميزانية . وينبغي للجنة

(السيد هيل ، الولايات المتحدة الأمريكية)

الخامسة أن تُعنى أساسا بأن تموَّل جميع تكاليف ، ما يسمى بالأمانة الصغيرة في جنيف ، من موارد خارجة عن الميزانية ، منذ إنشائها وحتى نهاية العقد . كما ينبغي أن تمول جميع تكاليف السفر المتعلق بالمؤتمرات من موارد خارجة عن الميزانية . وقال إن وفد بلده يأمل في أن تكون معظم النفقات الخاصة بالعقد متعلقة بأنشطة فنية تعود بالفائدة على الدول الأعضاء بدلا من إنفاقها على السفر الجوي المفرط والفنادق الغالية . ولا ينبغي أن تستخدم موارد الميزانية العادية في أي وقت من العقد ، كما حدث كثيرا في الماضي ، مما أدى إلى فقدان حماس المانحين للأنشطة الممولة من خارج الميزانية .

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/44/L.74 بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال (A/C.5/44/49)

٩ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن مشروع القرار A/C.2/44/L.74 يطلب من الجمعية العامة أن تعلن الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ ، العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا ، وأن تعلن يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، يوم التصنيع في افريقيا ، وأن تؤيد مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره (A/44/812) والمتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في إعداد برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا . كما يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام ، أن يقوم بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة في افريقيا ، والهيئات المعنية في الأمم المتحدة ، باتخاذ الاستعدادات اللازمة للعقد . ويقدر الأمين العام في بيانه (A/C.5/44/49) أن تكاليف تنفيذ الأنشطة الناشئة عن مشروع الاقتراح ستبلغ ، على أساس التكلفة الكاملة ، ٨٠٠ ٣٤٥ ١ دولار ، ستتحمل اليونيدو منها مبلغ ٩٠٠ ٨٨٣ دولار ، والأمم المتحدة مبلغ ٩٠٠ ٤٦١ دولار . وأشار الأمين العام إلى أن مبلغ ٠٠٠ ٢٨٠ دولار من حصة الأمم المتحدة سيموَّل من الاعتماد المدرج تحت الباب ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ نظرا لأن هذا المبلغ يتصل بتزويد الخدمات الاستشارية في مجال إعداد البرامج القطرية . ويتعين توفير الرصيد المتبقي البالغ ٩٠٠ ١٨١ دولار من صندوق الطوارئ . وبناء عليه ، وحسبما جاء في الفقرات من ٩ إلى ١٢ ، فإن الأمين العام يعتزم إدراج هذا المبلغ في بيانه الموحد الذي ستدرسه اللجنة الخامسة قريبا ، وحينئذ ستبلغ اللجنة بما إذا كان يلزم توفير أي اعتمادات إضافية فعلية .

١٠ - السيد أبتون (المملكة المتحدة) : أعرب عن دهشته لأن الامين العام لم يتمكن من اقتراح بدائل تشمل إعادة توزيع الموارد . فالفقرات من ١٣-٧ إلى ١٣-١٠ من التقرير الاول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (A/44/7) تقدم ملخصا لبديل واحد واضح للجوء إلى صندوق الطوارئ من أجل الحصول على مبلغ ٩٠٠ ١٨١ دولار . وقد أحاطت اللجنة علما بالفعل بملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن انخفاض معدلات التنفيذ في مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات والشبكة الافريقية للوثائق والمعلومات . وأشار إلى الفقرة ١٣-١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فقال إنه يمكن الإفراج عن مبلغ ٣٠٠ ٣٦٨ دولار المتصل بخدمة اجتماعات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات ، وإعادة توزيعه إذا توقفت أنشطة هذه المراكز . وهذا المبلغ يكفي لتغطية مبلغ ٩٠٠ ١٨١ دولار الإضافي بل ويزيد عليه .

١١ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن الفقرات من ٩ إلى ١٢ من بيان الأمين العام تشير إلى عدم كفاية الموارد المعتمدة في إطار الباب ١٣ . وقال إنه يرغب في أن يذكر ممثل المملكة المتحدة بأن الهيئة الحكومية الدولية المعنية لم تتخذ أي قرار بعد بالنسبة لإعادة توزيع الموارد . فإعادة التوزيع قد تكون ممكنة في الواقع ، بيد أنه ينبغي أخذ موارد من أبواب أخرى من الميزانية ، مثلا من صندوق الطوارئ الصغير الوارد في الباب ٣٣ ، وإعادة توزيعها على مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات والشبكة الافريقية للوثائق والمعلومات ذات الاهمية الحاسمة للغاية .

١٢ - السيد إتوكيت (أوغندا) : قال إنه نظرا لتاريخ تورط المملكة المتحدة في افريقيا ، ينبغي لممثلها أن يدرك الحاجة الملحة إلى التصنيع في القارة . ويجب تعزيز ، لا تقليص ، مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات والشبكة الافريقية للوثائق والمعلومات . ويؤيد ذلك القول تقرير لجنة البرنامج والتنسيق والآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء . وقال إن وفد بلده يتفق مع ما قاله ممثل الجزائر فيما يتعلق بأهمية مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وإعادة توزيع الموارد .

١٣ - السيد زهيد (المغرب) : قال إنه في المناقشة التي أجريت من قبل بشأن الباب ١٣ ، شدد وفد بلده وعدد من الوفود الافريقية الاخرى على عدم كفاية الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية لافريقيا . وأضاف أن العقد الثاني للتنمية الصناعية يعد مسألة ذات أولوية عالية للغاية ، ويجب تخصيص الموارد اللازمة له . وأعرب عن أمل وفده في أن يواصل المجتمع الدولي ، الذي اتسم بالسخاء البالغ بالفعل ، تقديم

(السيد زهيد ، المغرب)

التبرعات من أجل تنفيذ البرامج خلال العقد الثاني . وقال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا ويرفض الاقتراحات المقدمة من ممثل المملكة المتحدة .

١٤ - السيد غيبر مدهن (اثيوبيا) : قال إنه كثيرا ما يقال أن الأنشطة الانمائية ينبغي أن تضطلع بها هيئات شعبية أصغر على الصعيد دون الاقليمي ، وأن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات هي أفضل مثال لتلك الهيئات . والمشكلة الرئيسية للجنة الاقتصادية لافريقيا هي نقص الموارد ، وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز قدراتها وشتى فروعها عن طريق تخصيص موارد كافية . وقال إن وفده يؤيد الآراء التي أعربت عنها الوفود الافريقية في الكلمات السابقة .

١٥ - السيد زنغوي ميتنغا (زائير) والسيد عبدالله (العراق) : أيدا البيانات التي أدلى بها ممثلو اثيوبيا وأوغندا والجزائر والمغرب .

١٦ - السيدة غويكوتشيا استينوز (كوبا) : أيدت البيانات التي أدلى بها ممثلو اثيوبيا وأوغندا والجزائر وزائير . وقالت إنه ينبغي إيلاء النظر بصفة جدية ، في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩١-١٩٩٣ ، لاعطاء أولوية أعلى لبرامج معينة في إطار الباب ١٣ ، بالنظر الى الحاجات الملحة للبلدان الافريقية .

١٧ - الرئيس : قال إنه استنادا الى بيان الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية والوارد في الوثيقة A/C.5/44/49 والى توصية اللجنة الاستشارية ، فإنه يقترح أن تبلغ اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأنها اذا اعتمدت مشروع القرار A/C.2/44/L.74 فسيلزم اعتماد مبلغ اضافي قدره ٩٠٠ ١٨١ دولار في اطار الباب ١٣ من ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ من أجل تمويل الأنشطة '٢' و '٥' و '٦' في الفقرة ٦ من A/C.5/44/49 ؛ وأن هذا الطلب سيشكل نفقات اضافية مستمدة من ولايات تشريعية غير مكفولة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، ومن ثم تكون خاضعة للمبادئ التوجيهية لاستخدام صندوق الطوارئ التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤٣ ؛ وأنه اذا لم يمكن تمويل الموارد الاضافية المطلوبة من صندوق الطوارئ فإن هذا قد يستوجب إرجاء الأنشطة ، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية لاستخدام صندوق الطوارئ .

١٨ - واعتمد الاقتراح دون تصويت .

البندان ٤٠ و ١٢٥ من جدول الأعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة وحالة الطوارئ المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/44/857 و Corr.1 و A/44/873 ؛ A/C.5/44/27)

١٩ - السيد بروكار (فرنسا) : تحدث باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، فقال إن بنود جدول الأعمال قيد النظر تمثل جانبين من مشكلة واحدة ، هي عجز بعض الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية . وينبغي معالجة هذين البندين مستقبلا في سياق تقرير واحد يصدر في مرحلة مبكرة من الدورة .

٢٠ - وأضاف يقول إن الدول الاثنتي عشرة تشعر بقلق شديد إزاء الحالة المالية للمنظمة التي يصعب أن تساعد على أداء عملها بفعالية ، لاسيما في الوقت الذي تعكف فيه على عملية إصلاح وتجد أن عليها الاضطلاع بمسؤوليات جديدة . وقد أدى تزايد مستوى أنشطة صيانة السلم الى التركيز على المشاكل التي تؤثر في تلك العمليات ، والتي ترجع أساسا الى أن بعض الدول الأعضاء لا تدفع اشتركاتها في حين أن البعض الآخر يدفع جزءا منها فقط أو يدفعها متأخرة . وتؤيد الدول الاثنتا عشرة ، التي سددت اشتراكاتها في الميزانية العادية كاملة حتى الآن ، نداءات الأمين العام بسداد جميع الاشتراكات كاملة وفي الموعد المحدد . ولا يمكن استعادة الاستقرار المالي للمنظمة في الأجل الطويل إلا اذا أوفت الدول بالتزاماتها المنوطة بها بموجب الميثاق .

٢١ - وذكر أن الدول الاثنتي عشرة تسلم ، شأنها شأن اللجنة الاستشارية ، بأن النمو في نفقات المنظمة منذ عام ١٩٨٣ يمكن أن يوفر مبررا لاجراء زيادة في صندوق رأس المال المتداول . وتنظر هذه الدول الى الاختيارات التي اقترحها الأمين العام بوصفها مثيرة للاهتمام ، لاسيما الاختيار الوارد في الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/C.5/44/27 ؛ كما تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بدراسة هذه الاختيارات في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وختاما ، فإن الدول الاثنتي عشرة تأمل في أن تترجم الارادة السياسية الجديدة ، التي غيرت العلاقات الدولية في الاشهر الأخيرة ، وكذا روح الوفاق التي شوهدت في أعمال اللجنة الخامسة ، الى تأييد مالي جماعي للمنظمة .

٢٢ - السيدة بروينوفسكي (استراليا) : قالت إنه اذا شاءت الدول أن تكون أعضاء في الأمم المتحدة فإن عليها أن تقبل التزاماتها إزاء المنظمة عن طيب خاطر ، تماما مثلما تقبل خدمات المنظمة اليها . ذلك أن الدول تتحمل مسؤولية جماعية عن تمويل كل من الميزانية العادية وعمليات صيانة السلم ، ويصدق نفس الشيء على ديون المنظمة

(السيدة بروبينوفسكي ، استراليا)

للبلدان المساهمة بقوات . وفوائد السلام مشتركة ، ومن ثم فإن تكاليفها يجب أن تكون مشتركة أيضا . ومن الضروري أن تدفع جميع الدول الاعضاء أنصبتها المقررة ، سواء في الميزانية العادية أو في عمليات صيانة السلم كاملة ، وفي غضون شهر من تلقيها الطلب ، وأن توافق الدول الاعضاء على مضاعفة رصيد صندوق رأس المال المتداول .

٣٣ - وأضافت تقول إن وفدها لا يعتبر زيادة صندوق رأس المال المتداول مجرد حل طويل الأجل فحسب للحاجة المستمرة لتغطية النفقات غير المتوقعة وتوفير أموال لبدء عمليات صيانة السلم ، بل ويعتبرها أيضا الآلية الوحيدة الموجودة بالفعل والتي تستند الى قواعد مفهومة بوضوح . وفيما يتعلق بالسبل التي يمكن بها تمويل الزيادة ، فإن وفدها ينظر باهتمام شديد الى الاختيار (د) ، المذكور في الفقرة ١١ من الوثيقة A/44/873 ، ويتطلع الى الحصول على تقرير اللجنة الاستشارية بشأن ذلك الاختيار بوجه خاص في أوائل العام المقبل .

٣٤ - وذكرت أن وفدها ، إذ يسلم بأن العلاقة بين المنظمة ودولها الاعضاء تقوم في كل حالة على توازن بين "العطاء والأخذ" ، يشعر بالأسف لأن عددا أكبر من اللازم من البلدان يبدو مهتما بالأخذ أكثر منه بالعطاء . وقد يأتي الوقت الذي يشعر فيه الذين يعطون بأن جهودهم لم تعد لها قيمتها . وأعلنت أن وفدها على استعداد لأن يساعد الأمين العام واللجنة الاستشارية على العمل على ألا تفضي الأزمة الى الانهيار .

٣٥ - السيد ولكنسون (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن بلده ، الذي تبرع بما يزيد على ١٨ بليون دولار لوكالات وبرامج منظومة الامم المتحدة ، يشاطر الآخرين ما أعربوا عنه من مشاعر القلق إزاء أوجه عدم اليقين المالي الحالية . وأضاف أن عدم قدرة حكومته على سداد أنصبتها كاملة في السنوات الاخيرة هو قضية خطيرة بالنسبة لها . على أن حل هذه الأزمة لا يكمن في طرائق مالية قصيرة الأجل أو متوسطة الاجل بل في تعزيز الثقة فيما بين الدول الاعضاء في المنظمة ، ومن ثم تشجيع جميع الاعضاء على دفع أنصبتهم المقررة في الميزانية العادية وفي عمليات صيانة السلم فورا وبالكامل .

٣٦ - وأضاف يقول إن المشاكل الراهنة تنجم من عدم رضا عدد كبير من الدول الاعضاء فيما يتعلق بنمو الامم المتحدة وأنماط إنفاقها . والاخذ بإصلاحات هامة في الميزانية والادارة بموجب قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣ يشكل أساسا صلدا لاستعادة الثقة في

(السيد ولكنسون ، الولايات المتحدة الامريكية)

المنظمة . وقد أحرز تقدم ذو شأن بالفعل ، ويأمل وفده في ألا تفقد عملية الاصلاح الجارية القوة الدافعة . وأشار الى أن بلده ، منذ اعتماد ذلك القرار ، بذل جهودا متسمة بالتصميم للتحرك صوب سداد أنصبته المقررة كاملة . وقد أعرب الرئيس بوش نفسه عن الأسف عندما أخفق الكونغرس في اعادة اشتراكات بلده الى مستواها التقليدي . ومع ذلك ، فإن بلده ما زال البلد الذي يسدد أكبر نصيب من الاشتراكات في المنظمة كما أنه دفع في العام الماضي حوالي ١٦٦ مليون دولار لعمليات صيانة السلم ، وقدم تبرعات يبلغ مجموعها ٣٨٠ مليون دولار لمختلف برامج الامم المتحدة .

٣٧ - وذكر أن وفده يفهم حاجة الأمين العام الى تدفق مضمون من الايرادات ، إلا أنه ليس مقتنعا بأن اقتراح زيادة صندوق رأس المال المتداول يحقق ذلك الهدف ؛ ويوافق على تحليل وتوصية اللجنة الاستشارية المتصلين بهذا الموضوع .

٣٨ - واختتم كلمته قائلا إن وفده إذ يلاحظ أن أكثر من نصف الدول الأعضاء ، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، لم يدفع اشتراكاته في الجمعية العادية كاملة ، بما في ذلك ٢٣ بلدا لم تسدد شيئا على الاطلاق ، يود أن يؤكد أنه سيبذل قصاراه للوفاء بالتزاماته المالية في العام القادم والعودة الى نمط السداد الكامل . وفي هذا الصدد ، يتطلع وفده الى أن تعتمد باتفاق الآراء قرارات بشأن الميزانية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، وبشأن موضوع الاصلاح ، بغية تعزيز ثقة الدول الأعضاء في المنظمة .

٣٩ - السيدة بيرنغر (البرازيل) : قالت إن اقتراح زيادة صندوق رأس المال المتداول غير مقبول اذا أدى الى نشوء عبء مالي اضافي على كاهل الدول الأعضاء . ومازال سداد المتأخرات هو المسؤولية الفردية لكل دولة عضو : ولا ينبغي جعل أية دولة تتحمل تبعات فشل دولة أخرى في الوفاء بالتزاماتها . وأضافت أن وفدها إذ يلاحظ توصية اللجنة الاستشارية بتأجيل النظر في الاقتراح الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، يؤمن إيمانا راسخا بأن الحل الدائم الوحيد للمشكلة يكمن في القضاء نهائيا على جميع المتأخرات . بيد أنه ينبغي مراعاة أن الاشتراكات غير المسددة من البلدان النامية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصاعب الاقتصادية الشديدة التي تعانيها تلك البلدان ، ولا يمكن مقارنتها بالممارسة المتعمدة المتمثلة في حجب الاشتراكات من جانب واحد لغرض فرض ضغط سياسي على المنظمة .

(السيدة بيرنغر ، البرازيل)

٣٠ - وأضافت تقول أن عدم سداد بعض الدول أنصبتها المقررة في عمليات صيانة السلم قد ترك الأمم المتحدة عاجزة عن أن تسدد للبلدان المساهمة بقوات مستحقاتها كاملة . ومن المخجل ، في هذا الوقت الذي تستعيد فيه أنشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة هيبتها ، أن تنتظر دول أعضاء سداد تلك المستحقات ، من بينها بعض البلدان النامية التي أسهمت بقوات في هذه العمليات منذ ٢٥ عاما مضت . وقالت إن وفدها يود في هذا الصدد أن يذكّر بأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٧٧ (دإ - ٤) وأن يؤكد هذه الأحكام من جديد .

٣١ - السيد دانكوا (غانا) : نائب الرئيس ، تولى الرئاسة .

٣٢ - السيد أختار الزمان (بنغلاديش) : قال إن الأمم المتحدة التي لها دور فريد وأساسي في صون السلم والأمن الدوليين ، تحتاج الى الدعم والمشاركة الفعليين من جميع أعضائها . ومن المؤسف أن تواجه المنظمة أزمة مالية خطيرة في وقت تقوم بإظهار قدرتها على تأدية ذلك الدور بصورة فعالة . وقد شكلت عملية الاصلاحات التي بدأت بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، نقطة تحول في تاريخ المنظمة : وسيكون من السخرية أن تؤدي المشاكل المالية مع ذلك الى شل حركتها .

٣٣ - وأضاف قائلا إن وفده ، بينما يتفق عموما مع استنتاجات الأمين العام الواردة في الفقرات من ١١ الى ١٤ من الوثيقة A/44/857 ، فإنه يعتقد أن اقتراح زيادة صندوق رأس المال المتداول ينبغي دراسته بقدر أكبر من التفصيل من جانب اللجنة الاستشارية على أساس الأولوية ، وذلك لإعادة تقديمه الى اللجنة الخامسة في الدورة الخامسة والأربعين . غير أن الحل الوحيد القابل للاستمرار والطويل الأجل للأزمة المالية للمنظمة يكمن في دفع الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في موعدها وبالكامل .

٣٤ - السيد بيرني (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تضطلع بالمهام الجديدة التي تواجهها إلا إذا ارتكزت على أساس سليم من حيث الميزانية والادارة . وما يشكل شرطا مسبقا رئيسيا لمثل هذا الأساس هو أن تقوم الدول الأعضاء بدفع الأنصبة المقررة في موعدها وبالكامل . ووفقا لتقرير الأمين العام عن الأزمة المالية للأمم المتحدة (A/C.5/44/27) فإن عدد الدول الأعضاء التي عليها متأخرات أو التي لم تدفع أي مبلغ اطلاقا قد ازداد في عام ١٩٨٩ .

(السيد بيرني ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ولا ينبغي تعريض قدرة المنظمة على صيانة السلم للخطر بسبب عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق .

٣٥ - وأضاف قائلا إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية المتعلقة بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام لزيادة صندوق رأس المال المتداول . والخيار المتمثل في تقسيم مبلغ الزيادة فيما بين جميع الدول الأعضاء كجزء من أنصبتها غير مقبول . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوسائل التمويل البديلة . وينبغي النظر في استخدام الأموال الواردة من الدول الأعضاء سدادا لمتأخراتها وكذلك التبرعات . غير أن المبالغ المحققة من الوفورات وتعليق أحكام النظام المالي ، ينبغي أن ترد الى الدول .

٣٦ - ومضى يقول إنه نظرا الى اتساع أنشطة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، فمن الضروري استعراض جميع المسائل المالية والادارية والمسائل المتعلقة بالميزانية المتصلة بمثل هذه العمليات . وفي هذا الصدد أكد على الحاجة الى تنويع مصادر التمويل لعمليات صيانة السلم . وقد يصبح من الضروري في المستقبل القريب دراسة إمكانية زيادة حصة العبء المالي الذي تتحمله الدول التي هي أطراف في النزاعات والدول التي تحصل على فوائد اقتصادية خاصة من هذه العمليات . كما ينبغي النظر في استخدام مصادر التمويل الخارجية بما في ذلك المنظمات الاقليمية ، واشراك الوكالات المتخصصة في تمويل العمليات .

٣٧ - وختم حديثه قائلا إنه نظرا للمسؤولية الجماعية للدول الأعضاء عن صون السلم ، ينبغي النظر بصورة دقيقة في مسألة مشاركة جميع الدول الأعضاء على أوسع أساس جغرافي ممكن في توفير الجنود والموظفين المدنيين وتوفير احتياجاتهم المادية والتقنية . وأعلن استعداد الاتحاد السوفياتي للمشاركة في البحث عن طرق لحل المشاكل المالية التي تواجه المنظمة .

٣٨ - الآنسة زانغ شيان (الصين) : قالت إن تقرير الأمين العام (A/C.5/44/27) يبين أن الحالة المالية للأمم المتحدة لا تزال خطيرة جدا . وأعربت عن قلق وفدها الشديد إزاء عدم دفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في الميزانية العادية . وذكرت ، أن ثمة دولة واحدة ، على الأخص ، عليها متأخرات تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار . ونظرا الى

(الآنسة زانغ شيان ، الصين)

المشاكل الخطيرة التي تؤثر على تمويل عمليات صيانة السلم ، ناشدت جميع الدول الأعضاء أن تمتثل بدقة لالتزاماتها بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي موعدها . وأخيرا قالت إن حكومتها تتفق مع رأي اللجنة الاستشارية المتعلق بالتحليل المقدم في تقرير الأمين العام بشأن الأزمة المالية للأمم المتحدة وتؤيد التوصية الواردة فيه بإرجاء النظر في اقتراح الأمين العام زيادة صندوق رأس المال المتداول ، الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . وفي تلك الاثناء يمكن للأمين العام أن ينظر في بدائل أخرى .

٣٩ - السيد غوميز (المراقب المالي) : رد على أسئلة طرحها ممثل الهند وقال إن المنظمة سددت الى كل دولة مساهمة بوحدات في عمليات صيانة السلم مبالغ بنفس المعدل لنفس الفترة من الزمن . ويمكن الاطلاع على المبالغ التي دفعت للدول المساهمة بجنود في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (١٩٥٦) وعمليات الأمم المتحدة في الكونغو ، في بيانات الأصول والخصوم ذات الصلة في حسابات الأمم المتحدة . وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ كانت المبالغ المستحقة للدول المساهمة بجنود ٩٣١ ١٩٦ ٢١ دولارا بالنسبة لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (١٩٥٦) و ٦٨٢ ٧٤٩ ٨ دولارا بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة في الكونغو . ولم يعلن عن المبالغ المحددة التي دفعت للدول أعضاء فردية أو بذاتها المبالغ المستحقة لها ، نظرا الى أن هذه المعلومات تعتبر سرية .

٤٠ - ومضى يقول إن الأنصبة المقررة التراكمية لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (١٩٥٦) بلغت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ٨٤٠ ١٠٠ ١٦١ دولارا لم يدفع منها بعد مبلغ ٨١٤ ٤٩٠ ٤٢ دولارا . وبلغت الأنصبة المقررة التراكمية لعمليات الأمم المتحدة في الكونغو ٧٨٣ ٨٦١ ٢٣٤ دولارا لم يدفع منها بعد مبلغ ٧٩٧ ٢٩٥ ٧٥ دولارا . ومن الواضح من التقرير المتعلق بالأزمة المالية للأمم المتحدة (A/C.5/44/27) أن جهود الأمين العام المتكررة لتأمين دفع المتأخرات والاشتراكات المستحقة للميزانية العادية كانت أقل نجاحا في عام ١٩٨٩ عنها في عام ١٩٨٨ .

٤١ - وأردف قائلا إنه قد بذل جهد متضافر لتحصيل المتأخرات . والأمين العام وكبار مستشاريه على اتصال مستمر بممثلي الدول الأعضاء التي عليها متأخرات أو مدفوعات مستحقة . وبالاضافة الى ذلك ، هناك اتصال وثيق جدا بشكل غير رسمي مع جميع الوفود

(السيد غوميز)

بهدف الحصول على فكرة عن احتمالات الدفع لأغراض تقدير اسقاطات التدفق النقدي . وحدث في بعض الحالات إيفاد مبعوثين شخصيين الى عواصم الدول الأعضاء لمناقشة دفع المتأخرات كما أشار الأمين العام هذه المسألة في اجتماعاته مع كبار الموظفين الحكوميين .

٤٢ - واسترسل قائلا إنه أحاط علما بالآراء التي أعربت عنها جميع الوفود وبوجه خاص تلك التي أيدت ، على الأقل من حيث المبدأ ، اقتراح الأمين العام بزيادة صندوق رأس المال المتداول ، وبالتعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمختلف الخيارات . وأعلن اتفاقه مع توصية اللجنة الاستشارية بأن يرجأ النظر في اقتراح الأمين العام الى دورة الجمعية العامة الخامسة والأربعين ، مراعاة لقيود الوقت والعمل التي تواجهها اللجنة الخامسة . وأخيرا رحب بالبيان الذي أدلت به النرويج باسم بلدان الشمال وأكد أن دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي موعدها هو التزام على الدول الأعضاء وليس خيارا لها .

٤٣ - السيد غوبتا (الهند) : سأل عما إذا كان الأمين العام أرسل في السنوات الأخيرة رسائل الى الدول الأعضاء تتعلق بدفع المتأخرات المتعلقة بقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة في الكونغو .

٤٤ - السيد غوميز (المراقب المالي) : قال إنه سيحصل على تلك المعلومات وسيقدمها مباشرة الى ممثل الهند .

البند ١٣٧ من جدول الأعمال : الجوانب الادارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم (تابع) (A/44/868 ؛ A/C.5/44/45)

٤٥ - السيدة غويكوتشيا استينوس (كوبا) : قالت إن وفدها يؤيد إنشاء فريق رفيع المستوى للتخطيط والرصد لغرض تخطيط ورصد جميع عمليات صيانة السلم وأنه يتطلع للحصول على نشرة الأمين العام المتعلقة باختصاصات الفريق . وتؤيد كوبا رأي اللجنة الاستشارية الوارد في الفقرة ٦ من الوثيقة A/44/868 بأن من الأنسب لحساب مستقل لدعم عمليات صنع السلم وصيانة السلم ، أن يسمى حساب الدعم لعمليات صيانة السلم ، كما تؤيد طلبها لزيادة تطوير المفهوم على نحو أكمل وإعادة تقديمه في مرحلة لاحقة .

(السيدة غويكوتشيا استينوس ، كوبا)

٤٦ - ولاحظت مع الارتياح التغييرات التنظيمية التي أوصى بها الامين العام في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية . وقالت إن كوبا تتفق مع ذلك مع رأي اللجنة الاستشارية المتعلق بإنشاء وظيفة دعم برتبة الامين العام المساعد . ففي زمن يجري فيه تخفيض عدد وظائف الرتب العليا ، لا يوجد ما يبرر إنشاء هذه الوظيفة لاسيما أنه لم يوفر التحليل لحجم العمل بالنسبة لها . وأخيرا أعربت عن شكوك كوبا بشأن استخدام عبارة "عمليات صنع السلم" التي تظهر بصورة متكررة في تقرير الامين العام (A/C.5/44/45) . وطلبت تعريفا لذلك المفهوم وسألت عما إذا كان يستند الى أي حكم من أحكام الميثاق .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥